

وانها خلقت وفي بعض النسخ فادها خلقت ويكون تمليلا
لقوله اقول الى ولكن هذا لا يختص بالخل بل الرومان والعين كذلك
الا ان يقال لخص بالخل اجتماع الارتمية فيه بالمؤمن ووجه
الشيء امور ثلاثة فلا يقع الشرع في المحترقات
لانها امور الا فيه نظر فكان الاول ان يقول انصار اع مود
النفس بغيره اي العامل بالو هو ليس قيدا بل جعل العرس
على المالك لا يقع ما مر في الفرض الا انه لا يجوز ان يكون
المالك اعني لان العقود عليه شاهد واما العامل فان كانت
المساقاة على عتبه فذلك والا جاز كونه اعني وهما الركن
الثلاث والثالث اي بالنظر لتفصيل الاركان واما بالنظر للاجمال
فيها الاول والثالث ان عدل اثنين او الاول ان عدل واحد
ذو المص من شرطين فيه نظر فان الشرط الاول ليس
في الثمر بل هو متعلق بالصيغة او بالعمل كما قال اسم على تقدير
مضاف اي ان لا يتقدر عملها الى فلا يقع مويده ومطلنة
محترز التقدير بمدته وقوله ولا مادراك الثمر محترز قوله
معلومة وهذه الثلاثة يستحق العامل اجرة المثل من غير
تفصيل وكذا لو قدر بمدته لا يبيح اليها الثمر واما تفصيل الشئ
فهو في الابقه فقط نعم لو اتمر الثمر في المدة وضرعت المدة
ولم يبد صلاحه فهل يبقى الاوانه او تقطع الظاهر انما هو وهل
العمل عليها او على المالك او على العامل الظاهر انهما لان الثمره
بينهما واما لو اتمر وابد ولم تفرغ المدة فهل يلزم العامل العمل
او لا يلزمه الظم المزوم وكذا يلزمه لو عصب الثمر ولم يشر
وفيها لا شيء له واما ان اظهر مستحقا فيلزمه العمل وله اجرة المثل
فلا يجوز شرط بعضها المحترز الثاني وهو انما
به وقوله ولا يكله محترز للمتن فهو لوف وشر مشوش الساقه

صواب

صوابه الخامس الا ان يقال باعتبار التفصيل لا في الاجمال
المقدم وان سادس باعتبار ضمه لبقية الاركان لانه لا يترتب
فيها لا تفصيل اجمال اي سواء اعتمد بل تقط المساقاة او
تغيرها على العتد وهو معطوف على قوله فيما سبقها مر
في البيع ويجعل المطلق اعطفا على قوله فلا تشتترط
هذا شروع في بيان حكمها او بقضي انه لا يتعلق به شيء من
الاركان مع انه متعلق بالعمل الا ان يقال عتده في ذلك ان
العمل الذي ذكره المتق ليس كله من تعلق بعمل المساقاة لان ما على
المالك ليس من عمل المساقاة او يترتب ويمنى الوار وهو
مضروب عطف على لزيادتها على حد ليس عبادة وتفرغني
الى كل سنة ليس قيدا بل المراد انه يتكرر كلما احتج اليه
كسفي الى بن العمل الذي على العامل بعشر طامور
حشيش اسم للربط فكان الاو في التعيين بكل لا يشمل الياس
ويظن انما يجعلها كالظلمة ويحفظ بالنصب
عطف على قوله كسفي على حد قوله وليس عبادة وتفرغني الى
فهو كله على العامل الى هذا كان خبر اعن قوله عمل يعود
نفعه في المتن والثم جيل قوله عمل يعود الخبر اعن محذوف تقديره
الاول فلهذا يكون قوله فهو على العامل من غير اعن خبر المبتدا
لا محل له من الاعراب فلزم تخيير اعراب المتن والان العمل الى
بالرفع عطف على قول المتن عمل يعود على الارض ولا يصح حره عطف
على ما قبله لانه ليس من العمل والمقول الناس العتمة و
تعتقه على ما قبله من عطف الحاص على العام وعمل المالك
حصنه من الثمر الى فلو ظهر ثمر في المدة وادرك فيها او طلع
ثمر بعد المدة ثم ادرك فهل يختص المالك بالثاني او يشاركه
العامل الظم اختصاص المالك به والكوناق وهو عطا